

بحار الأنوار

[20] والاخبار الصحيحة بخلافه وليس نعرف في لغة العرب أن العلم بالشئ هو خلق له ، ولو كان ذلك كما قال المخالفون للحق لوجب أن يكون من علم النبي صلى الله عليه وآله فقد خلقه ، ومن علم السماء والارض فهو خالق لهما ، ومن عرف بنفسه شيئاً من صنع الله تعالى وقرره في نفسه أن يكون خالقاً له ؛ وهذا محال لا يذهب وجه الخطأ فيه على بعض رعية الائمة عليهم السلام فضلاً عنهم. فأما التقدير فهو الخلق في اللغة لان التقدير لا يكون إلا بالفعل، فأما بالعلم فلا يكون تقديراً ، ولا يكون أيضاً بالفكر، والله متعال عن خلق الفواحش والقبايح على كل حال. وقد روي عن أبي الحسن الثالث عليه السلام أنه سئل عن أفعال العباد أهى مخلوقة الله تعالى ؟ فقال عليه السلام لو كان خالقاً لها لما تبرأ منها وقد قال سبحانه : " إن الله بريء من المشركين " ولم يرد البراءة من خلق ذواتهم ، وإنما تبرأ من شركهم وقبائحهم ، وكتاب الله تعالى المقدم على الاحاديث والروايات ، وإليه يتقاضى في صحيح الاخبار و سقيمها ، فما قضى به فهو الحق دون ما سواه ، قال الله تعالى : " الذي أحسن كل شئ خلقه وبدأ خلق الانسان من طين " فخير بأن كل شئ خلقه فهو حسن غير قبيح ، فلو كانت القبايح من خلقه لما حكم بحسن جميع ما خلق ، وقال تعالى : " ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت " فنفى التفاوت عن خلقه ، وقد ثبت أن الكفر والكذب متفاوت في نفسه ، والمتضاد من الكلام متفاوت فكيف يجوز أن يطلقوا على الله تعالى أنه خالق لأفعال العباد وفي أفعال العباد من التفاوت ما ذكرناه ؟ *

30 - ج: مما أجاب به أبو الحسن علي بن محمد العسكري عليه السلام في رسالته إلى أهل الأهواز حين سألوه عن الجبر والتفويض أن قال: اجتمعت الامة قاطبة لا اختلاف بينهم في ذلك أن القرآن حق لا ريب فيه عند جميع فرقها ، فهم في حالة الاجتماع عليه مصيبون ، وعلى تصديق ما أنزل الله مهتدون لقول النبي صلى الله عليه وآله : لا تجتمع أمتي على ضلالة ، فأخبر النبي صلى الله عليه وآله أن ما اجتمعت عليه الامة ولم يخالف بعضها بعضاً هو الحق ، فهذا معنى الحديث لا ما تأوله الجاهلون ، ولا ما قاله المعاندون من إبطال

سيأتي الحديث مفصلاً في الباب الاتي بصورة اخرى

عن تحف العقول.